قضايا

هل حلّ الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين يعيق المشروع الوطني أم يرفده؟ وأليس عودة شعار «من النهر إلى البحر» دعوة لحل الدولة الواحدة؟ أسئلة عادت اليوم الى قلب النقاش حول كيفيّة الخروج من حالة الانسداد داخل الساحة الفلسطينية، وعلى مستوى الحل المنشود للصراع الكولونيالي المشتعل في فلسطين والمنطقة

سندٌ إستراتيجيٌّ للوحدة والتّحرُّر وليس عائقاً

الدّولة الواحدة في فلسطين [3/1]

عوض عبد الفتاح

هل يوجد تضارب بين عمليّة إعادة بناء المشروع الفلسطينيّ التّحرّريّ وتبنّي حلّ الدّولة الدّيمقراطيّة الواحدة؟ هل هذا الحلّ يُفرّق أم يُجمّع؟ هل يُكسب حلفاء جدداً أم يُنقصهم؟ هل يُقرّبهم أم يُبعدهم؟ هل الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ، ولاحقاً قرار المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ بتبنّي حلّ الدّولة الديمقراطيّة العلمانيّة، أو غير الطّائفيّة، الواحدة، عام 1971، فرّق الشّعب الفلسطينيّ والحركة الوطنيّة أم جمّعها؟ هل أعاق النّضال التّحرّريّ أم منحه زخماً إضافياً، وهل هو طرح واقعي أم محض خيال؟!

أليس شعار «من البحر إلى النهر»، الذي انتقل من الثورة المتجدّدة داخل فلسطين إلى مظاهراتِ التضامن العالميّة، تعبيراً عن عودةِ الوعي بفلسطين الواحدة، أرضاً، وشعباً وقضيةً، وعن تحوّل نحو قبول حلّ الدولة الديمقراطية الواحدة؟

هل بعد حرب الإبادة في غزّة، وتسارع التطهير العرقي والضمّ في الضفة الغربية والقدس، وداخل الخط الأخضر، وتكشّف دموّية النظام الصهيوني، والمجتمع الاستيطاني، يظلّ هذا الحل صالحاً؟ أي هل تبقّى أيّ فرصة أو إمكانيّة للعيش المشترك مع تجمّع يهودي إسرائيلي استيطاني شديد العدوانية والتعطّش لاستئصال الوجود الفلسطيني، في فلسطين المستقبل المنزوعة من الكولونياليّة ومنظوماتِ الاستعمار والقتل والنهب والتمييز، كما يتساءل الكثيرون، بمن فيهم بعض من يحمل فكرة حل الدولة الواحدة منذ عشرات السنين! أم أنّ حلم التحرّر، تحرّر الفلسطينيين من نظام الاستعمار الإبادي، وتحرّر اليهود من الصهيونية وعقليّة التفوّق، يظلّ أقوى من كلّ ذلك، وأنّه لا بديل عن متابعة هذا الحلم الإنساني، لأنه لا يُعقل أن تترك ماكينة القتل لتواصل الفتك بالناس إلى ما لا نهاية، من دون قوّة أو هيئة فلسطينية موحّدة ومُوجِّهة، وذات رؤية تحرّرية وطنيّة وإنسانيّة واضحة المعالم.

هذه جزء من أسئلة، وتساؤلات، بعضها قديمٌ، وبعضها مستجدٌ، عادتْ إلى قلب النقاش المتجدّد حول كيفيّة الخروج من حالة الانسداد السياسي داخل الساحة الفلسطينية، وعلى مستوى الحل المنشود للصراع الكولونيالي المشتعل في فلسطين والمنطقة. تعتقد شريحةٌ مهمة من الذين يحملون الهمّ الفلسطيني العام، والمنخرطون في مبادراتٍ لتحرير الحالة السياسيّة الفلسطينيّة من محنة الانقسام والجمود والتعثّر، وإعادتها الى المسار التحرّري، أنّ الانشغال، في ظلّ الوضع الراهن، بالحلول السياسية مسألة فكرية لا أكثر، بل يعتقدون أنّها تعيق عملية التحرير أو التقدّم نحو الوحدة الوطنية. وهو قولٌ، أو جدلٌ، لم ينشأ بسبب حرب الإبادة الصهيونية في غزّة، بل قبلها بكثير. وقد عاصرتُ هذا النقاش، وانخرطتُ فيه، منذ أكثر من عقدين بعد أن أعادت مجموعة من الأكاديميين والمثقفين والنشطاء الفلسطينيين النقديين، من الداخل والشتات، طرح مشروع حل الدولة الديمقراطية الواحدة. وكان لافتاً، أنّ تلك الشريحة، ومع تقدّم النقاش حول استعادة حلّ الدولة الواحدة، وبعد أن تأكد سقوط وهم «حل الدولتين»، الظالم، وتشرذم الحركة الوطنيّة الفلسطينية وتبدّد رؤيتها التحرّرية، طوّرت هذه النخبة في مجرى النقاش غير المنظّم، صيغة تجميعية، وكفاحية، تسبق الوصول إلى الحلول السياسية. صيغة لا تطرح الحلول بل تدعو إلى بناء التفافٍ شعبيٍّ حول وحدة القضيّة، وحول استراتيجية كفاحية مُتفق عليها، في مواجهة الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية، وحقِّ عودة اللاجئين، وتحقيق المساواة الكاملة لفلسطينيي الـ 48، بعد تفكيك يهوديّة الدولة، والتحوّل في الموقف من حلّ الدولتين التقسيمي الظالم، إلى وحدة الشعب والأرض والقضية. وكان حزب التجمّع الوطني الديمقراطي، الذي تأسّس داخل المنطقة المحتلة عام 1948، بعيد توقيع اتفاق أوسلو التصفوي، قد بلور هذه الشعارات في برنامجه السياسي، مواصلاً تحدّي البنية اليهودية الصهيونية من داخل الكيان، وعبر توظيف المواطنة المفروضة على هذا الجزء من شعب فلسطين، بهدف إبقاء شعلة مناهضة الصهيونية، والحفاظ على الهوية الوطنية والقومية. ولكن حزب التجمّع، يواجه هذا التحدي المتمثل في كيفية الارتقاء بالعلاقة المباشرة مع المشروع التحرّري الفلسطيني.

يُذكر أن هذه الشعارات تحولت لاحقاً إلى شعارات حركة المقاطعة الوطنية التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، من رام الله، عام 2004، وهي الحركة الرائدة في شن حملة المقاطعة الفاعلة ضدّ إسرائيل.

شعار «من النهر إلى البحر» في احتجاج تضامني مع غزّة وفلسطين في لندن في 2024/3/8 (Getty)

أيضاً، هناك من بين هؤلاء الأخوة والأخوات، وليس جميعهم، من يعتقد أنّه ليست مهمّة الفلسطيني، أو الحركة الوطنية الفلسطينية، أن تنشغل بإيجاد حلول للجلّاد، وهو قول يُردّ عليه أولاً، بأنّ حلّ الدولة الواحدة، باعتباره مشروعاً تحرّرياً، هو حاجة ومصلحة فلسطينية أساساً، وثانياً، لا تستطيع الحركة الوطنية الفلسطينية تجاهل الوجود الديمغرافي اليهودي الإسرائيلي، وكيفية التعامل معه، أثناء عملية التحرّر، وبعد هزيمة الصهيونية وتحقيق كيان ديمقراطي جديد. ومع أنّ التعامل مع العلاقة مع الوجود اليهودي الإسرائيلي في فلسطين المستقبل، بات يُفجّر حساسيات ونفوراً في أوساط الشعب الفلسطيني، أكثر من أيّ وقت سابق، بعد أن شهدنا وقوف الأغلبيّة الساحقة للمجتمع الاستيطاني خلف حرب الإبادة، فإنّ مسألة الوجود اليهودي الإسرائيلي في فلسطين ستظل أحد التحديات المطروحة أمام الحركة الوطنية، المتجدّدة، ولن تستطيع القفز عنها، خاصة أنّ هذه الجولة الدموية من الصراع مع المستعمر، رغم الصمود الأسطوري للمقاومة والشعب الفلسطيني، أظهرت أنّ الصراع مع هذا المستعمر المتوحش طويل ومؤلم للغاية، ولا يصح البناء على سيناريو إنهاء الصراع بالضربة القاضية. ومن الضروري الإشارة إلى أنّ دعاة حل الدولة الديمقراطية الواحدة، لا يعتبرون شكل العلاقة المستقبلية مع الوجود اليهودي، ذا أهمية أخلاقية، فحسب، بل ذا أهمية تكتيكية واستراتيجية كذلك، وهو أمر يندر أن يلتفت إليه المتحفظون تجاه هذا الحل التحرّري الديمقراطي.

> حلّ الدولة الواحدة، باعتباره مشروعاً تحرّرياً، هو حاجة ومصلحة فلسطينية أساساً
>
> مسألة الوجود اليهودي الإسرائيلي في فلسطين ستظلّ أحد التحدّيات المطروحة أمام الحركة الوطنية، المتجدّدة، ولن تستطيع القفز عنها
>
> حل الدولة الديمقراطية الواحدة بين البحر والنهر، ليس عبئاً على عملية التحرّر، ولا عائقاً أمام الوحدة الوطنية

التوافق والاختلاف

عاد هذا النقاش والجدل أخيراً، في إطار السعي المتجدّد إلى إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، واستعادة مشروعها التحرّري، من خلال عقد مؤتمر وطني فلسطيني، وتوليد قيادة وطنية جديدة، متحرّرة، تستطيع أن تسدّ الفراغ السياسي، وتمنع إجهاض مكتسبات الصمود الفلسطيني الغزّي والعام، وتستثمر في ما حققه هذا الصمود، وفي ما سببته الهمجيّة الصهيونية من عزلة ونبذ لإسرائيل عالمياً، على المستوى الشعبي خاصة، لمصلحة عملية التحرّر. وقد توافق المبادرون إلى هذا المؤتمر على ضرورة تجميد النقاش حول الحلول، وإبقائه خارج المبادرة، لضمان نجاح هذه المبادرة الجديدة، التي هي حصيلة مبادرات عديدة، كان أحدثها تلك التي خرجت بنداء من الدوحة نهاية شهر فبراير/شباط، والتي ولدت زخماً جديداً للفكرة. ويذكر أنّ كثيرين من المبادرين يتبنون حل الدولة الديمقراطية الواحدة حلاً منطقياً وعادلاً لقضيّة فلسطين. وسبقت هذه المبادرة الأحدث، مجموعات الدولة الواحدة، ومؤتمر فلسطينيي الخارج، وملتقى فلسطين، و«المؤتمر الشعبي - 14 مليون»، والتي جميعها تنخرط حالياً في حوار مشترك وتعاون وثيق، للتوصل إلى توافق، وإلى تجسير الاختلافات.

وفي إطار هذا الحراك الفلسطيني المهم، أريد أن أحاجج بأنّ حل الدولة الديمقراطية الواحدة بين البحر والنهر، ليس عبئاً على عملية التحرّر، ولا عائقاً أمام الوحدة الوطنية، بل هو ذخرٌ استراتيجي ذو أهمية بالغة في مسيرة التحرّر. وسأحاول تقديم البراهين المنطقية، والنظرية، التي تدعم أهمية تصوّر الحل النهائي للصراع الكولونيالي في فلسطين، بإقامة الدولة الديمقراطية العادلة الواحدة، التي لا أرى فيها، أسوة بالكثيرين من المنادين بحلّ الدولة الواحدة، مسألة فكرية تجريدية، بل ذات أهمية استراتيجية وتكتيكية وعملياتية. وأدعي أنّ حل الدولة الديمقراطية الواحدة هو ذخيرة فاعلة ومؤثرة وذات وزن كبير في عملية التحرير، وليس عبئاً عليها كما يُوحي الجدل الذي يدور حول هذه المسألة. علاوة على ذلك، فإنه يمثّل استرداداً لإرث حركة التحرر الوطني الفلسطيني. ومن الأهمية بمكان التوضيح، أو تأكيد أنه على خلاف ما يُخيّل للبعض، فإنّ حل الدولة الواحدة، ليس مجرّد طرح أو عرض لنوع من الحلول لقضية الصراع الكولونيالي في فلسطين والمنطقة العربية، بل هو مشروع تحرّري كفاحي، بل سيرورة، تُستنهض خلالها كلّ مقومات القوّة والبناء والتحشيد، داخلياً وخارجياً، الكامنة والفعلية، في فلسطين، والوطن العربي، والعالم. إنّ نزع الكولونيالية عملية عسيرة وطويلة، وتستمر بعد دحر نظام الأبرتهايد الاستعماري الاستيطاني، من أجل تفكيك جميع منظومات الهيمنة، ومخلفاته الكولونيالية، المُعيقة لبناء مجتمع سياسي مدني جديد، مساواتي، يشمل جميع المواطنين بغضّ النظر عن خلفياتهم الدينية أو الإثنية أو المذهبية، أو اللغوية. وجب توضيح هذه المسألة للتخلّص من عملية التبسيط لمشروع الدولة الواحدة الذي يعلق بأذهان البعض، من دون قصد أو من دون انتباه، أو من دون بذل الجهد للتعمّق في الفكرة/المشروع. عناصر قوة حلّ الدولة الديمقراطية الواحدة أولاً؛ هذا الحل الشامل هو حلّ أخلاقي كونه مشروعاً تحرّرياً لشعب تعرّض لغزوٍ خارجي، همجي، طُرد نصفُه خارج الوطنِ الذي حُوّل إلى بلدٍ أوروبي يحكمه نظام عنصري، معاد ومتوحش. وإسهاباً في هذه المسألة، يجب التذكير بأنّ كفاحَ المستعمَر ضدَ المستعمِر، ونُشدان الحرية، هو فعل إنساني، وواجب أخلاقي، يهدف إلى تحرير الناس وإطلاق طاقاتهم لتشييد مجتمع إنساني طبيعي. وفي العلاقة مع السياق الأخلاقي، يطرح هذا الحل حلاً إنسانياً للتجمّع الاستيطاني اليهودي الإسرائيلي، بديلاً عن مشروعهم الإحلالي العنصري غير الأخلاقي وغير الإنساني، أي قبول أفراده مواطنين متساوين، باعتبارهم أيضاً ضحايا شطف دماغ حركة استعمارية متوحشة. ويعني نزع الكولونيالية عن المجتمع الاستيطاني وتحرير أفراده من الصهيونية باعتبارها أيديولوجية، تناهض المساواة، ومتوحشة، يعني التخلّص من قدرتهم على مواصلة إيقاع الأذى المدمّر بالشعب الفلسطيني. وتتحقّق هذه المواطنة المتساوية بعد تفكيك وهدم نظام السيطرة والامتيازات الكولونيالية. ليس هذا الخطاب الإنساني الأخلاقي موجّهاً إلى النخب الغربيّة الحاكمة الكولونيالية غير الأخلاقية فحسب، بل أساساً إلى الشعوب التي تدعم نضال شعبنا، من منطلقات إنسانية أخلاقية كونية. أي أن هذا الخطاب يتناغم ويتشابك مع خطاب تلك الشعوب، وحركاتها، التقدمية، ومع خطاب ومبادئ منظمات حقوق الإنسان الدولية التي سبق أن أصدرت تقارير مهمة تُعيد تعريف الكيان الصهيوني بكونه كيان أبارتهايد، ويُمارس الجرائم ضدّ الإنسانية. تطوير وترسيخ هذا الرباط مع الحركة الكونيّة التحرّرية، يشكّل أحد مسارَي معركة التحرّر الفلسطيني الأساسيين (المسار الشعبي الداخلي والمسار الشعبي والرسمي الخارجي)، كما كان الحال مع الجبهة الكفاحية العالمية مع حركة المقاومة في جنوب أفريقيا. وهذا يشير إلى قوّة الاستقطاب الكامنة في هذا الخطاب التحرّري الإنساني، والذي يلعب دوراً مهماً في تشكيل أوسع جبهة عالمية نضالية تضغط على النخب الحاكمة وتضعف تماسكها وتزعزع قواعدها الانتخابية ممّا يفتح الفضاء العام للتحوّل النهائي.

ثانياً، هذا الحل هو نقيض التجزئة والتقسيم، الجغرافي والديمغرافي والسياسي، ويقوم منطقه على وحدة الشعب الفلسطيني، من خلال استعادة وتوطيد الوعي الوطني بفلسطين التاريخية، إذ يعيد الصراع إلى أصوله التاريخية وطبيعته الكولونيالية ويسقط الأوهام حول إمكانيّة التعايش مع الصهيونية وجوهرها الوحشي، كما يُنصف جميع تجمعات الشعب الفلسطيني، ولا يترك أحداً خارج عملية التحرير، لا من حيث الدور والمساهمة المباشرة وغير المباشرة، ولا من حيث الحقوق، التي سيحصل عليها الجميع دون تمييز أو إهمال. إنّ استمرار التعلّق بوهم حلّ الدولتين، ينطوي على إدامة الاستعمار وترسخه، وعلى مواصلة تكبّد الألم والخسائر الفادحة، في الأرض والناس. لقد قاد التخلّي عن المشروع الوطني التحرّري، وتقويض منظمة التحرير الفلسطينية، التي حملت وقادت هذا المشروع ووحّدت الشعب في كل أماكن وجوده، إلى حالةِ الانقسام الحالية، وإلى توطيد المشروع الكولونيالي الإجرامي، ولذلك فإنّ استعادة هذا المشروع التحرّري وتخليص أداة التحرير والتمثيل من القيادة الحالية، من شأنه أن يعيد وحدة الشعب الفلسطيني، ويطلق كامل طاقاته نحو المستقبل.

ثالثاً، يشكّل تبني حل الدولة الديمقراطية الواحدة إحياءً واستعادةً لإرثِ حركة التحرّر الوطني الفلسطيني، ولطبيعة النضال بكونه نضالاً ذا طبيعة كولونيالية، وتحديثه وعصرنته، وتعميق بعده القيمي الإنساني، أي أنّ تبني هذا الحل ليس انحرافاً عن الإرث الوطني التحرّري، كما يدّعي أنصار حلّ الدولتين، بل هو استمرار له، لما يشكله من وضوح في الرؤية، وما يختزنه من مكوّنات للوحدة الوطنيّة، التي مزّقها الخضوع للضغوط الدولية ومشاريعها التسوَويّة التصفويّة.

رابعاً، يُعيد تبني حل الدولة الواحدة وضوح الهدف والرؤية إلى المشروع الوطني الفلسطيني، ويولّد خطاب أمل، ويبعث الثقة في صفوف الأجيال الجديدة في المستقبل، لأنه يستعيد أهم مصادر قوة الشعب الفلسطيني، التي لا يمكن الانتصار بدونها، ألا وهي الوحدة. وحدة الكل الفلسطيني، وحدة كلّ الطاقات الفلسطينيّة.

(أمين عام حزب التجمّع الوطني الديمقراطي سابقاً)

التجمّع الوطني الديمقراطي

كان حزب التجمّع الوطني الديمقراطي، الذي تأسّس داخل المنطقة المحتلة عام 1948، يُعيد توقيع اتفاق أوسلو التصفوي، قد بلور شعارات حلّ الدولة الديمقراطية الواحدة في برنامجه السياسي، مواصلاً تحدّي البنية اليهودية الصهيونية من داخل الكيان، وعبر توظيف المواطنة المفروضة على هذا الجزء من شعب فلسطين، بهدف إبقاء شعلة مناهضة الصهيونية، والحفاظ على الهوية الوطنية والقومية. ولكن حزب التجمّع، يواجه التحدّي المتمثّل في كيفيّة الارتقاء بالعلاقة المباشرة مع المشروع التحرّري الفلسطيني.